متطلبات الحوكمة الالكترونية وآليات ادارة المخاطر المصرفية بالتأكيد على مخاطر الائتمان في البنوك الليبية

عادل عبدالعزيز سلطان العبيدي

الملخص:

هدف البحث إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين كل عنصر من متطلبات الحوكمة الإلكترونية وآليات إدارة مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الليبية، وكانت أهم نتيجة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (**P-Value≤٠.٠٥**) بين كل عنصر من متطلبات الحوكمة الإلكترونية وآليات إدارة مخاطر الائتمان ،كما جاءت أهم التوصيات بنشر ثقافة الحوكمة الإلكترونية، وتطبيق متطلباتها من خلال تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطوير المكونات الأساسية لنظام المدفوعات الوطني (المنظومة المصرفية المتكاملة فليكس كيوب في المصارف الليبية).

Abstract:

This research aims to identify the nature of the relationship between each element of the e-governance requirements and mechanisms of credit risk management in the commercial Libyan banks', The most important result that there is statistically significant positive relationship at (P-Value≤0.05) between each element of the e-governance requirements and mechanisms of credit risk management, As the most important recommendations were spreading a culture of e-governance, and application requirements by improving the infrastructure of information and communication technology for the development of the national payments system components (integrated banking system Flex Cube in Libyan banks).

الجزء الأول: الإطار العام للبحث

مشكلة البحث:

كشفت البيانات الكمية التي تمكن الباحث من الاطلاع عليها عن مجموعة ظواهر سلبية تعاني منها المصارف التجارية الليبية، كان أهمها ارتفاع حجم الائتمان المصرفي الذى بلغ ١٦٧٩٨ مليون د.ل مع نهاية عام ٢٠١٤ مقابل مبلغ ٩١٨٦ مليون د.ل عام ٢٠٠٨، ووصل متوسط نمو الائتمان خلال الفترة ١٢%، بالاضافة إلى ارتفاع نسبة القروض المتعثرة إلى نحو٢١% في عام ٢٠١٤.ممايعكس عدم وجود دراسات ائتمانية جيدة ،كما كشفت المقابلات الشخصية التي أجراها الباحث مع بعض المسئولين عن قصور في مفهوم الحوكمة الإلكترونية، وبالتالي القصور في استغلال إمكانياتها لدعم آليات إدارة مخاطر الائتمان.

وبمراجعة الدراسات السابقة التي أثبتت أن الأسباب الرئيسية للأزمات العالمية وخصوصًا في المصارف ترجع إلى ضعف أنظمة الرقابة، وفشل إدارة المخاطرالائتمان، كما كشفت عن أهمية تبني العديد من المؤسسات مفهوم الحوكمة الإلكترونية بمتطلباتها المتمثلة في (متطلبات إدارية وتنظيمية، دمج الأنشطة المصرفية بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، مواقع إلكترونية) في تحسين آليات إدارة مخاطر الائتمان وبناءً **على ما سبق تتبلور مشكلة البحث في انخفاض مستوى أداء إدارة مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الليبية، وانخفاض الوعي لدى المسئولين بأهمية متطلبات الحوكمة الإلكترونية لتحسين آليات إدارة مخاطر الائتمان ومعالجة الانخفاض.**

فروض البحث:

في ضوء مراجعة الدراسات السابقة، وكل ماتم شرحه في مقدمة ومشكلة البحث قام الباحث بصياغة الفرضيات على النحو التالي:

الفرض الرئيسي:

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى(P-Value≤٠.٠٥) بين متطلبات الحوكمة الإلكترونية وآليات إدارة مخاطر الائتمان بالمصارف الليبية".

تم تقسيم الفرض الرئيسي إلى الفروض الفرعية التالية:

- **الفرض الفرعي الأول:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (P-Value≤٠.٠٥) بين المتطلبات الإدارية والتنظيمية وآليات إدارة مخاطر الائتمان بالمصارف الليبية.
- **الفرض الفرعي الثاني:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى(P-Value≤٠.٠٥) بين دمج الأنشطة المصرفية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وآليات إدارة مخاطر الائتمان بالمصارف الليبية.
- **الفرض الفرعي الثالث** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (P-Value≤٠.٠٥) بين توافرموقع إلكتروني وآليات إدارة مخاطر الائتمان بالمصارف الليبية

أهداف البحث:

١- التعرف على تطور متطلبات الحوكمة الإلكترونية في المصارف التجارية الليبية.
٢- التعرف على آليات إدارة مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الليبية.
٣- التعرف على طبيعة العلاقة بين كل عنصر من متطلبات الحوكمة الإلكترونية وآليات إدارة مخاطر الائتمان.

أهمية البحث:

١- **الأهمية العلمية :** محاولة متواضعة لإثراء المكتبة العلمية، ومراكز البحث العلمي فيما يتعلق بأهمية متطلبات الحوكمة الإلكترونية حيث ساهمت هذه التطورات الحديثة في فتح المجال أمام إمكانيات جديدة لتحسين إدارة مخاطر الائتمان.

٢- **الأهمية التطبيقية**: تكمن أهمية البحث في أهمية القطاع المصرفي، وانعكاس نشاطه على النهوض بالاقتصاد على المستوى المحلي والعالمي، حيث تعتمد المصارف التجارية على حجم الأصول، والائتمان المصرفي، والودائع في ممارسة نشاطها، وكان متوسط نموها على التوالي كمايلي (٨%،١٣%،١٢%)،بالاضافة للتعرف على أهمية متطلبات الحوكمة الإلكترونية ومعالجة المشكلات المصرفية في القطاع المصرفي نتيجة لعدم إلتزام المصارف بالمعايير الائتمانية السليمة.

أسلوب البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي والاستنباطي لتحقيق أهداف البحث كما يلي:

- **المنهج الاستقرائي:** الذي يبدأ من الجزئيات وينتهي بالعموميات.
- **المنهج الاستنباطي:** الذي يعتمد على استخدام النتائج العامة والاحكام النهائية للوصول إلى حقائق ومعلومات خاصة.

منهجية البحث:

يركز الباحث في المنهجية على إجراءات الدراسة الميدانية من خلال تحديد نوع ومصادر البيانات، ومتغيرات البحث، ومؤشرات القياس، ومجتمع وعينة البحث، بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية، وحدود البحث

١- تحديد نوع ومصادر البيانات:

اعتمد الباحث على البيانات الثانوية من خلال الاطلاع على المراجع والدوريات المتخصصة العربية والأجنبية والأبحاث والرسائل المنشورة وغير المنشورة ذات الصلة بموضوع البحث، والتقارير السنوية لمصرف ليبيا المركزي، والمصارف التجارية، والمواقع الإلكترونية لسوق الأوراق المالية الليبي، والقوائم المالية للمصارف التجارية،كما قام إجراء العديد من المقابلات الشخصية مع بعض

مسئولي الائتمان في المصارف التجارية محل البحث، أيضًا اعتمد الباحث على أسلوب قائمة الاستقصاء في جمع البيانات اللازمة للإجابة عن تساؤلات البحث، واختبار فروضه.

٢- متغيرات البحث ومؤشرات القياس:

تم التعرف على متغيرات البحث وتحديدها من واقع ما انتهت إليه الدراسات السابقة، وفيما يلي متغيرات البحث ومؤشرات القياس.

جدول رقم (١)

متغيرات البحث ومؤشرات القياس

المتغير المستقل	المتغير التابع
متطلبات الحوكمة الإلكترونية **مؤشرات القياس:** ▪ متطلبات إدارية وتنظيمية. ▪ دمج الأنشطة المصرفية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ▪ توافر موقع إلكتروني	**آليات إدارة مخاطر الائتمان** **مؤشرات القياس:** ▪ تحليل الجدارة الائتمانية ▪ قياس المخاطر ▪ الرقابة والمتابعة ▪ تخفيف المخاطر "المشتقات الائتمانية"

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة.

٣- مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع البحث في جميع مسئولي الائتمان فى المصارف التجارية الليبية (الجمهورية، الصحارى، الوحدة، التجاري الوطني، التجارة والتنمية، شمال أفريقيا، الأمان، الواحة، المتحد، الإجماع العربي، الخليج الأول الليبي، الوفاء، المتوسط، التجاري العربي السراي).

وتم اختيار أربعة مصارف تجارية (الجمهورية، الوحدة، التجاري الوطني، الصحارى) كمجال للتطبيق وفقاً للأسباب التالية:

أ- تعتبر المصارف التجارية الأربعة أكبر المصارف العاملة في ليبيا، حيث إن نسبة (إجمالى الأصول، إجمالي الودائع، إجمالي الائتمان المصرفي) تمثل أكثر من ٧٧% من (إجمالي أصول، إجمالي ودائع، إجمالي ائتمان) جميع المصارف التجارية العاملة في ليبيا كما هو موضح في الجدول رقم **(٢)**.

ب- إعادة هيكلة الجهاز المصرفي، وخلق كيانات مصرفية كبيرة ذات ملاءة مالية عالية، وكان من ضمن هذه الجهود دمج بعض المصارف التجارية، ورفع الحد الأدنى لرأسمال المصارف التجارية العاملة مثل حالة مصرف الأمة الذي تم دمجه مع مصرف الجمهورية تحت أسم مصرف الجمهورية.

ج- تنويع ملكية المصارف بحيث سمح بملكية الأجانب للمصارف التجارية مثل الشراكة بين مصرف الصحارى ومصرف Paribas (BNP) الفرنسي، وكذلك مصرف الوحدة مع المصرف العربي الأردني، ومع ذلك مازال الجزء الأكبر من المصارف تحت سيطرة الحكومة على الرغم من السعي إلى تخفيف ملكية القطاع العام، وإشراك أكبر للقطاع الخاص، ولذلك فهي أول المصارف التي شاركت في نظام المدفوعات الوطني (المنظومة المصرفية الموحدة Flex cube) للتعامل الإلكتروني.

ويبين الجدول التالي حجم المصارف التجارية التي وقع عليها الاختيار من حيث إجمالي الأصول والائتمان المصرفي والودائع مقارنة بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا.

جدول رقم (٢)

إجمالي الأصول والائتمان المصرفي والودائع في المصارف التجارية محل البحث بالنسبة للمصارف التجارية العاملة في ليبيا

البيان	المصارف التجارية العاملة في ليبيا	المصارف التجارية الأربعة	النسبة%
إجمالي الأصول	٩٣٢١٤.٦	٦٨٨١٦	٧٥

الائتمان المصرفي	١٩٢٦١.٢	١٦٧٩٨	٨٧
إجمالي الودائع	٧٨١٣٧.٢	٥٣٩١٤	٧٠

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد (٤)، ٢٠١٣، التقرير السنوي عن مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، نشرة المؤشرات الاقتصادية والمصرفية،٢٠٠٩-٢٠١٤.

تم اختيار حجم العينة 234 عندما يكون حجم المجتمع 600 بناءً على الجدول الذي يحدد حجم العينة المناسب حسب حجم المجتمع[i].

كما يبين الجدول التالي توزيع عينة البحث بالنسبة للمجتمع في المصارف التجارية التي وقع عليها الاختيار، مع توضيح أسلوب دراسة:

جدول رقم (٣)

توزيع عينة االبحث "مسئولي الائتمان"

حجم المجتمع	حجم العينة	أسلوب البحث	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المستردة	نسبة الاستجابة
٥٧٦	٢٣٤	عينة عشوائية طبقية	٢٣٤	١٦٥	%٧٠.٥

المصدر: من إعداد الباحث.

اعتمد الباحث على أسلوب العينة العشوائية الطبقية، حيث بلغ حجم العينة الإجمالي ٢٣٤ مفردة، ويوضح الجدول رقم (٤) توزيع ونسب الاستجابة لكل مصرف.

جدول رقم (٤)

عدد الاستبيانات الصحيحة توزيع ونسب الاستجابة لعينة البحث "مسئولو الائتمان"

الصفة / المصرف	العدد الموزع	عدد الاستبيانات الصحيحة	نسبة الاستجابة
الجمهورية	٤٦	٣٢	%٧٠
الوحدة	٧٠	٥٠	%٧١.٤
التجاري الوطني	٨١	٥٧	%٧٠.٤
الصحارى	٣٧	٢٦	%٧٠.٣
الإجمالي	٢٣٤	١٦٥	%٧٠.٥

المصدر من إعداد الباحث.

الأساليب الإحصائية:

من أجل تحقيق الأهداف المحددة للبحث، والتوصل إلى مدى صحة أو خطأ الفروض اعتمد الباحث على مجموعة الأساليب الإحصائية التالية من خلال البرنامج الإحصائي **(SPSS,V,17)**:

١- **الإحصاء الوصفي**: من خلال إجراء بعض المقاييس الوصفية، ومنها الوسط الحسابي المرجح كأحد مقاييس النزعة المركزية، والانحراف المعياري كأحد مقاييس التشتت.

٢- **الاحصاء الاستدلالي**: تم استخدم اختبار (Cronbach's Alpha) لقياس قوة الارتباط الداخلي بين المتغيرات التي تقيس مفهومًا معينًا ثم اسخدام معامل ارتباط بيرسون لبيان درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة.

حدود البحث:

يقتصر البحث على:

١- **الحدود المكانية:** إذ تنحصر عينة البحث في الأربعة مصارف التجارية الليبية، وهي (مصرف الجمهورية، الصحارى، التجارى الوطني، الوحدة) دون غيرها.

٢- **الحدود الزمنية:** حيث تنحصر الفترة الزمنية التي شملها البحث فى الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٤؛ لأن هذه الفترة تمثل البداية الفعلية لنظام المدفوعات الوطني (المنظومة المصرفية الموحدة Flex cube) للتعامل الإلكتروني، وإعادة هيكلة القطاع المصرفي مثل الدمج،

الجزء النظري: آليات إدارة مخاطر الائتمان في ظل متطلبات الحوكمة الإلكترونية

المقدمة:

تعتبر المخاطرة جزء لايتجزأ من العمل المصرفي خصوصًا مع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي، وتوالي الأزمات المالية اعتباراً من الأزمة المالية في المكسيك أواخر عام ١٩٩٤ مرورًا بالأزمات المالية في دول جنوب شرق أسيا والبرازيل وقد أثارت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الأخيرة في الولايات المتحدة الأمريكية، وإفلاس شركة Lehman Brothers Holdings.Inc في ١٥ سبتمبر ٢٠٠٨، وانتشار هذه الأزمة العديد من الأسئلة حول فعالية ممارسات إدارة المخاطر (RMPs) التي تطبقها المصارف حيث كان فشل تلك الإدارة أحد الأسباب الرئيسية للأزمة خاصَّة إدارة مخاطر الائتمان. ولذلك سارع العديد من المؤسسات مثل صندوق النقد الدولي (IMF)، والمصرف الدولي (WB)، ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) لدراسة آليات الحوكمة الجيدة. وهنا تفيد دراسة (Muganda,2008) بأن تحقيق الحوكمة الجيدة يعتمد بشكل أساسي على الحوكمة الإلكترونية كأداة للإصلاح[ii]. وأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لديها قدرة تحويلية عندما يتم تطبيقها لتناسب أهداف الحوكمة الجيدة.

١- مفهوم الحوكمة الإلكترونية:

يجب فهم اصطلاح الحوكمة أولاً قبل الانتقال إلى مفهوم الحوكمة الإلكترونية، وتأسيسًا على ذلك فإن جوهر مصطلح الحوكمة يشير إلى عملية صنع القرار، والعملية التي يتم من خلالها تنفيذ القرارات أو عدم تنفيذها،.ولذلك جاء مفهوم الحوكمة الإلكترونية بأنه الاستخدام الفعال لـ (ICTs) لتحسين نظام الحوكمة، وبالتالي تقديم أفضل الخدمات، كما أن التطور في الحوكمة الإلكترونية يوفر الفرص، وإن تسخير إمكانيات (ICTs) يؤدي إلى المفهوم الدقيق (EG) وهو دعم وتنشيط الحوكمة الجيدة، وبالتالي فإن أهداف الحوكمة الإلكترونية هي مشابهة لأهداف الحوكمة الجيدة، وهي ظاهرة تطورية تتطلب تغييراً في عقلية كل واحد من أصحاب المصالح "المساهمين والمديرين التنفيذيين والمؤسسة نفسها"، مع دعم شبكة الإنترنت، وتحديد مسئولية كل مستوى، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى كفاءة وفعالية الأعمال والخدمات[iii].

٢- متطلبات إنجاز أهداف الحوكمة الإلكترونية بكفاءة:

نقدم متطلبات البنية التحتية اللازمة لتطوير نموذج الحوكمة الإلكترونية[iv]

شكل رقم (١)
البنية التحتية اللازمة لتطوير النموذج للحوكمة الإلكترونية

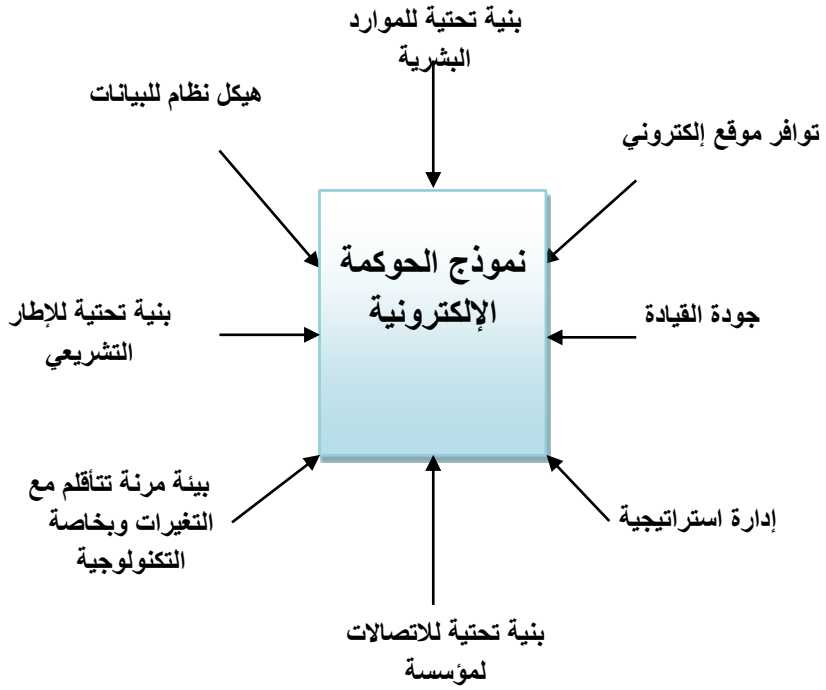

عمليات إدارة مخاطر الائتمان وفق قرارات بازل II:

أ- **تحليل الجدارة الائتمانية:** السؤال الأول وقبل كل شيء هل الزبون قادر على خدمة الدين؟ أي دفع القروض في تاريخ الاستحقاق مع الفوائد، وهوما يتطلب دراسة مفصلة لطلبات القروض حول الشخصية والقدرة النقدية والضمانات والظروف والرقابة، وكل هذه العناصر يفترض أن تكون مقنعة لمسئول الائتمان لكي يوافق على طلب الائتمان.

ب- **قياس المخاطر:** يمكن قياس المخاطر الائتمانية من خلال مقترحات لجنة بازل (II) بثلاثة طرق لاحتساب متطلبات رأس المال: **(المدخل المعياري، مدخل التصنيفات الداخلية، مدخل التصنيفات الداخلية المتقدمة)**

ج- **المتابعة والرقابة وتخفيف مخاطر الائتمان:** تستدعي المتابعة والرقابة على مخاطر الائتمان المفاضلة بين العائد والمخاطرة، فالرقابة على المخاطر تعني المحافظة على تباين قيمة المحفظة ضمن حدود وقيم معينة من خلال وضع نظم وإجراءات معينة، والتقييم المستمر، وتقدير المخاطر في مرحلة مبكرة[v]،والتعامل بالمشتقات الائتمانية (مبادلات التعثر الائتماني، مبادلات العائد الكلي، أدوات الدين المرتبطة، خيارات الهامش الائتماني)[vi].

تحسين إدارة مخاطر الائتمان من خلال متطلبات الحوكمة الإلكترونية:

تلعب متطلبات الحوكمة الإلكترونية دوراً مهمًا في مساعدة المصارف التجارية على تحقيق أهدافها عن طريق تقييم وتحسين آليات إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، والرقابة عليها.

أ- **علاقة المتطلبات الإدارية والتنظيمية بإدارة مخاطر الائتمان:**

ولعل الشيء الأكثر أهمية هو أن تتم هيكلة المصرف لكي يستجيب للأهداف والتغيرات الاستراتيجية، وهنا يشير **(سيد،٢٠١٥)**، بأنه يجب أن تتم إعادة تصميم الهيكل التنظيمي بالطريقة التي تلبي حاجات مختلف المؤثرات والأطراف البيئية.[vii]

فالمسئولية تبدأ من إعداد إطار عمل تنظيمي لتأسيس بيئة إلكترونية مناسبة لإدارة مخاطر الائتمان تدعم الدور الحيوي لأعضاء مجلس الإدارة في مراقبة عمليات إدارة الائتمان من خلال المراجعة الفورية للنتائج المالية، ومراقبة كفاية رأس المال، ومواءمة الاستراتيجية للتقلبات الاقتصادية، والتغيرات في نوعية المحفظة، مع مراعاة عدم تعارض سياسات المكافأة والتعويض مع استراتيجية إدارة مخاطر الائتمان، وأيضًا مراعاة الفصل بين الوظائف والمهام

والمسئوليات، وأن تكون هذه الإدارة مسئولة أمام لجنة لإدارة المخاطر. وعلى الإدارة العليا مراعاة إعادة توزيع صلاحيات ومسئوليات الأشخاص واللجان المختصة بإدارة مخاطر الائتمان التي تعمل في بيئة إلكترونية، والفصل بين واجبات قياس مخاطر الائتمان ومراقبتها. ويشير (سيد،٢٠١٢) إلى أنه حتى يكون التغيير ناجحاً لابد أن يتم ربط التنظيم والإمكانيات والمتطلبات، حيث يتم التركيز على أربع استراتيجيات متداخلة في المنظمة وهي التكنولوجيا، والهيكل التنظيمي، والمهام، والأفراد.[viii]

ب- علاقة دمج الأنشطة المصرفية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لترشيد قرارات الائتمان:

تشير **دراسة (Masooma,2013)** إلى أهمية تطوير تقنيات مبتكرة تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتفعيل نظام الحوكمة، وإدارة مخاطر الائتمان في المصارف للحد من الديون المتعثرة[ix].

ولذلك فإن أتمتة العمليات الداخلية للبنك تدعم تأسيس نظام للاستعلام الائتماني وتوفير قاعدة بيانات إلكترونية عن كافة عملاء المصرف تساعد على اتخاذ قرارات ائتمانية مناسبة، حيث يعمل النظام على توفير معلومات مهمة عن طالب الاقتراض المصرفي، ويتم ذلك في شكل تقرير عن عملاء المصارف والمؤسسات المالية، أوعملاء مؤسسات الإقراض الشخصي، ابتداءً من الرقم الوطني، أو الرمز الائتماني، وتفاصيل عن مصادر دخله، وقدرته على توليد تدفقات نقدية، وما إلى ذلك، وبالتالي تستطيع إدارة المخاطر بالمصرف تجميع معلومات مالية عن الأفراد والمؤسسات والشركات، وإجراء تحليل مالي مفصل عنهم، ومن ثم إصدار تقارير وتصنيفات ائتمانية من متابعة حالات الائتمان للمحفظة والحالات الفردية، وبالتالي يمكن إنشاء وكالة للمعلومات الائتمانية للمصارف التجارية جميعًا برعاية المصرف المركزي تعمل كمستودع للبيانات والمعلومات لتوفير المعلومات الإئتمانية التي تساعد مقدمي

الائتمان على ضبط المخاطر الائتمانية، والتعرف - بشكل دقيق- على درجة المخاطر لكل عميل مما يساعد على تحسين شروط الإقراض، ويقلل كلفته، وذلك لصالح العملاء الذين لديهم سجل جيد، ويتمتعون بالجدارة الائتمانية.

ج- لاقة توافر موقع إلكتروني بإدارة مخاطر الائتمان:

مع تعدد وسائل الإتصال التي يمكن إستخدامها لدعم وتكامل إدارة مخاطر الائتمان المصرفي إلا أن شبكة الإنترنت تعتبر من أهم وسائل الاتصالات الحديثة التي توفرها الحوكمة الإلكترونية في جميع المستويات الإدارية والرقابية لتحقيق التفاعل مباشرة مع أصحاب المصلحة لتفعيل عمل إدارة مخاطر الائتمان المصرفي من خلال الربط الالكتروني للوحدات التنظيمية والتنفيذية، وإن أغلب الدراسات ومنها [(Ob, dn, 2007) (Ob, dn, 2008)، (Ortega, eta, 2007)] ركزت على ضرورة تقييم وضوح روابط الويب فيما بين المؤسسات)[(x)]، مع ضرورة نشر النظام والمعلومات الائتمانية على مواقع الإنترنت وتمكين أصحاب المصلحة من استخدامه،حيث تعتمد المصارف على المواقع الإلكترونية كوسيلة سريعة ومتكاملة للتواصل مع العملاء والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين بالرسائل السريعة، وتقديم المعلومات عبر وسائط متعددة، وهي بذلك تدعم الدعامة الثالثة لاتفاقية بازل II لإدارة المخاطر المصرفية من حيث تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب رقابة أصحاب المصالح على إدارة المخاطر المصرفية.

الجزء الثالث: الدراسة الميدانية

تحليل الإحصاء الوصفي المتمثلة في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كما يلي:

أ- قام الباحث بتوجيه السؤال الأول لمعرفة أهم الفقرات التي تعكس المتطلبات الإدارية لدعم الحوكمة الإلكترونية.

جدول (٥)

الأهمية النسبية للمتطلبات الإدارية والتنظيمية

الفقـــــــــرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	ترتيب الأهمية
١. قيادة مصرفية فعالة	4	1.4	%80	4
٢. إدارة استراتيجية مصرفية متخصصة	3.8	1.1	%76	6
٣. الموارد البشرية الماهرة	4.2	0.70	%84	2
٤. استراتيجية الخدمات الإلكترونية للتعامل بين المصرف وأصحاب المصالح	4.4	0.70	%88	1
٥. دعم العمليات والهياكل الإدارية لإعادة الترتيب من الداخل واستغلال جميع أشكال الاتصال الإلكتروني	4.1	٠.80	%82	3
٦. بيئة مرنة تتأقلم مع التغيرات وبخاصة التكنولوجيا	3	0.80	%60	7
٧. توافر بنية تحتية للإطار التشريعي	3.8	1	%76	5
المجموع	3.9	.93	%78	

المصدر: من إعداد الباحث بتصرف بجداول التحليل الإحصائي.

ومن الجدول السابق يستخلص الباحث مايلي:

تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (٤.٤، ٣)، وأن أعلى متوسط كان لاستراتيجية الخدمات الإلكترونية للتعامل بين المصرف وأصحاب المصالح بمستوى أهمية مرتفعة بلغت (٨٨%)، ومتوسط حسابي (٤.٤)، وانحراف معياري (٠.٧)، وأن أدنى متوسط حسابي كان لوجود بيئة مرنة تتأقلم مع التغيرات وبخاصة التكنولوجية بمستوى أهمية (60%)، ومتوسط حسابي (3)، وإنحراف معياري (٠.٨).

ومما سبق يستنتج الباحث عدم إدراك أهمية وجود إدارة للتحديث المستمر للتكنولوجيا في ظل إدارة للتغيير باعتبارها جزءًا من الاستراتيجية.

ب- ثم قام الباحث بتوجيه السؤال الثاني لمعرفة أهم عناصر دمج الأنشطة المصرفية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم الحوكمة الإلكترونية:

جدول رقم (٦)

الأهمية النسبية لعناصر دمج الأنشطة المصرفية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الفقـــرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	ترتيب الأهمية
١. معالجة العمليات الداخلية إلكترونياً	4.4	٠.40	%88	3
٢. توفير تقنية شبكات النطاق العريض	4.1	0.90	%82	6
٣. فتح إمكانيات جديدة لاستخدام الوسائط المتعددة بالصوت والفيديو	3.3	0.70	%66	11
٤. برامج اتصال متعددة عبر	3.9	0.50	%78	7

الفقـــرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	ترتيب الأهمية
الشبكة غير الحاسب الآلي مثل الجيل الرابع من نظم الهاتف النقال				
٥. بنية معلومات تحتية آمنة	4.3	٠.80	%86	5
٦. تطوير بنية تحتية قوية	4.4	0.80	%88	4
٧. توفير تطبيقات متعددة اللغات متاحة للجميع	3.4	1.1	%68	10
٨. برامج تبادل البيانات بين الإدارات والفروع	4.5	٠.70	%90	2
٩. توافر شبكة إنترنت قابلة للتطوير في جميع المستويات الإدارية	3.4	0.80	%68	9
١٠. استخدام وتطوير نظم الترجمة بالأجهزة	3.2	1.1	%64	12
١١. أجهزة آمنة لدعم التوقيع الإلكتروني	3.8	1	%76	8
١٢. تقديم الخدمات إلكترونياً	4.5	0.60	%90	1
المجموع	3.94	0.78	%97	

المصدر: من إعداد الباحث بتصرف بجداول التحليل الإحصائي.

من الجدول السابق يستخلص الباحث مايلي:

تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (٤.٥، ٣.٢)، وأن أعلى متوسط حسابي هو لتقديم الخدمات إلكترونيا بمستوى أهمية (٩٠%)، ووسط حسابي (٤.٥)، وانحراف معياري (.6)، وأن أقل وسط حسابي هو لاستخدام وتطوير نظم

الترجمة بالأجهزة بمستوى أهمية (64%)، ووسط حسابي (٣.٢)، وانحراف معياري (1.1).

ومما سبق يستنتج الباحث أن تركيز مسئولى الائتمان جاء فقط على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لزيادة كفاءة العمليات الداخلية للمصرف وفروعه.

ج- ثم قام الباحث بتوجيه السؤال الثالث لمعرفة أهم الأسس عند تصميم موقع إلكتروني:

جدول رقم (٧)

الأهمية النسبية لعناصر أهم الأسس عند تصميم موقع إلكتروني

الفقـــــــــرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	ترتيب الأهمية
١. سهولة استخدام الموقع	3.9	٠.40	%78	6
٢. خيار عرض المعلومات في شكل نصي، ونوافذ الرسوم، ووسائل القراءة الصوتية	4.3	0.80	%86	4
٣. القدرة الوظيفية للموقع في كل الأوقات	4.5	0.60	%90	1
٤. سياسات لخصوصية المعلومات	3	٠.80	%60	12
٥. سهولة تحميل المعلومات	4.4	0.80	%88	3
٦. علاقة الروابط بمحتويات الموقع	3.3	1.4	%66	11
٧. تميز الروابط بإمكانية الدخول المباشر	3.7	1.1	%74	8
٨. برامج تبادل البيانات بين	2.8	1	%56	14

الفقـــــــــرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	ترتيب الأهمية
المصرف وأصحاب المصالح				
٩. الربط الإلكتروني بسوق الأوراق المالية	**3**	**1**	**%60**	**13**
١٠. رابط إلكتروني مع المصرف المركزي	**4**	**٠.90**	**%80**	**5**
١١. الربط الإلكتروني بين المصارف المحلية	**3.3**	**1.1**	**%66**	**10**
١٢. الربط الإلكتروني بين المصارف الدولية	**3.6**	**1.1**	**%72**	**9**
١٣. الربط الإلكتروني بين فروع المصرف	**4.4**	**٠.70**	**%88**	**2**
١٤. التحقق من صلاحية الروابط دورياً	**3.8**	**1**	**%76**	**7**
المجموع	**3.7**	**0.90**	**%74**	

المصدر: من إعداد الباحث بتصرف بجداول التحليل الإحصائي.

ومن الجدول السابق يستخلص الباحث مايلي:

تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (4.5، 2.8)، وأن أعلى متوسط حسابي تمثل في القدرة الوظيفية للموقع في كل الأوقات بمستوى أهمية (90%)، وانحراف معياري (.6)، وأن أقل متوسط حسابي كان لبرامج تبادل البيانات بين المصرف وأصحاب المصالح بمستوى أهمية (٥٦%)، وانحراف معياري (1).

يتضح عدم إدراك أهمية الروابط الإلكترونية كوسيلة لتبادل الحوار، وتحسين العلاقة، وتعزيز الثقة مع أصحاب المصالح الآخرين كالعملاء والموردين

والمصارف الدولية للمحافظة على التوازن بين مصالح الأطراف كأحد المفاهيم الأساسية للحوكمة.

د- ثم قام الباحث بتوجيه السؤال الر ابع وذلك للتعرف على آليات إدارة المخاطر الائتمانية:

جدول رقم (٨)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأهم آليات إدارة مخاطر الائتمان

الفقـــــــرات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الأهمية النسبية	ترتيب الأهمية
نموذج تحليل الجدارة الائتمانية (the5Cs of credit)				
١. التحقق من سمعة ونزاهة المقترض، والتي تجعله مسئولاًعن سداد التزاماته في تواريخ الاستحقاق	4.7	٠.50	%94	3
٢. التحقق من قدرة المقترض على إدارة أعماله	4.6	٠.50	%٩٣	4
٣. قدرة المقترض على توليد تدفقات نقدية	4.5	٠.70	%٩٠	5
٤. التحقق من جودة أصول المقترض(الضمانات)	4	٠.70	%79	7
٥. دراسة قطاع المقترض ومدى تأثره بالظروف الاقتصادية	3.5	٠.80	%70	10
المجموع	4.26	.64	%85	
إدارة مخاطر الائتمان				

٦. مراعاة التنويع الكافي للمحفظة من حيث الائتمان والودائع والصناعة بين مدى واسع من العملاء	4.7	٠.60	95%	2
٧. وجود قاعدة بيانات للمعلومات الائتمانية يتم تحديثها باستمرار	4.8	٠.40	%97	1
٨. وجود نظام لمتابعة حالة الائتمان لتحديد المخصصات والاحتياطيات	3.5	٠.80	%70	11
المجموع	4.33	060.	%87	
الرقابة وتخفيف المخاطر				
٩. المحافظة على تباين المحفظة ضمن حدود وقيمة معينة حسب السياسات الائتمانية المتبعة	4.3	٠.70	%87	6
١٠. تقارير المراجعة الداخلية لمجلس الإدارة عن أداء مسئولى الائتمان	3.4	٠.70	%68	12
١١. وجود نظام يساعد على اتخاذ إجراءات مبكرة على تدهور الائتمان	3.8	0.60	%76	8
١٢. تعامل المصرف بالمشتقات الائتمانية لتخفيف المخاطر	3.6	٠.90	%73	9
المجموع	3.78	73.0	%76	

المصدر: من إعداد الباحث بتصرف بجداول التحليل الإحصائي.

ومن الجدول السابق يستنتج الباحث مايلي:

جاءت الآليات الرئيسة لإدارة مخاطر الائتمان بمستويات أهمية مرتفعة، فكان في المرتبة الأولى إدارة مخاطر الائتمان بوسط حسابي (٤.٣٣)، ومستوى أهمية (٨٧%)، وانحراف معياري (٦.)، يليها مباشرة الرقابة وتخفيف المخاطر بوسط حسابي (٣.٧٨)، ومستوى أهمية (٧٥.٨%)، وانحراف معياري (.٧٣)، وجاء في المرتبة الثالثة نموذج تحليل الجدارة الائتمانية (the5Cs of credit) بوسط حسابي (٤.٢٦)، ومستوى أهمية (٨٥.٢%)، وانحراف معياري (٦٤.)

ومماسبق يتضح أن أهمية قاعدة البيانات للمعلومات الائتمانية تأتي من أهمية التقرير الائتماني بالنسبة للمحلل الائتماني بمايوفره من معلومات يستطيع من خلالها بيان الوضع الحالي للمقترض، والحكم على جدارته الائتمانية.

١- اختبارات فروض البحث:

الفرض الرئيسي: "لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى مستوى (P-Value≤٠.٠٥) بين متطلبات الحوكمة الإلكترونية آليات مخاطر الائتمان بالمصارف الليبية".

وتم تقسيم الفرض الرئيسي إلى الفروض الفرعية التالية:

- **الفرض الفرعي الأول** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى(P-Value≤٠.٠٥) بين المتطلبات الإدارية والتنظيمية وآليات إدارة مخاطر الائتمان بالمصارف الليبية.
- **الفرض الفرعي الثاني** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى(P-Value≤٠.٠٥) بين دمج الأنشطة المصرفية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وآليات إدارة مخاطر الائتمان بالمصارف الليبية.
- **الفرض الفرعي الثالث** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (P-Value≤٠.٠٥) بين توافرموقع إلكتروني وآليات إدارة مخاطر الائتمان بالمصارف الليبية.

وللتحقق من صحة الفرض قام الباحث باستخدام معامل ارتباط بيرسون وذلك من خلال برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPPS,V,17) للتعرف على طبيعة العلاقة بين متطلبات الحوكمة الإلكترونية وإدارة مخاطر الائتمان.

جدول رقم (٩)

معاملات الإرتباط بين متطلبات الحوكمة الإلكترونية وآليات مخاطر الائتمان

متطلبات الحوكمة الإلكترونية	معامل إرتباط بيرسون	القيمة الإحتمالية P-Value≤.05
١. متطلبات إدارية وتنظيمية	.٣٦٠	.٠٠٧
٢. دمج الأنشطة المصرفية بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات	.٤٩٠	.٠١٧
٣. توافر موقع إلكتروني على شبكة الإنترنت	.٤٠٠	.٠٠٢
الاجمالي	.٤١٧	.٠٠٨

المصدر: من إعداد الباحث بتصرف بجداول التحليل الإحصائي.

ومن الجدول رقم (٩) يتضح أن قيمة معامل الارتباط بيرسون موجبة وبلغت (.٤١٧)، والقيمة الاحتمالية (P-Value< ٠.٠٥)، وبالتالي توجد علاقة طردية.

ومما سبق يمكن للباحث رفض الفرض العدمي، وقبول الفرض البديل الذي ينص على أنه توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند (P-Value≤٠.٠٥) بين متطلبات الحوكمة الإلكترونية وإدارة مخاطر الائتمان.

وكانت أهم متطلبات الحوكمة الإلكترونية على النحو التالي:

أ- دمج الأنشطة المصرفية بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات

ب- توافر موقع إلكتروني على شبكة الإنترنت
ج- متطلبات إدارية وتنظيمية
وهذ يشير إلى تركيز مسئولي الائتمان على الجوانب التقنية .

الجزء الرابع : نتائج وتوصيات البحث

نتائج البحث:

نتائج اختبار الفروض:

كشفت نتائج البحث على رفض الفروض العدمية للفرض الرئيسي، والفروض الفرعية الثلاثة وقبول الفروض البديلة كما يلي:

الفرض الرئيسي: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (P-≤٠.٠٥ Value) بين متطلبات الحوكمة الإلكترونية وآليات إدارة مخاطر الائتمان بالمصارف الليبية.

الفروض الفرعية: وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (P-Value≤٠.٠٥) بين كل عنصر من متطلبات الحوكمة الإلكترونية وآليات إدارة مخاطر الائتمان بالمصارف الليبية.

النتائج العامة للبحث:

- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى(P-Value≤٠.٠٥) بين متطلبات الحوكمة الإلكترونية مجتمعة وآليات إدارة مخاطر الائتمان بالمصارف الليبية
- علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (P-Value≤٠.٠٥) بين كل عنصر من متطلبات الحوكمة الإلكترونية وآليات إدارة مخاطر الائتمان بالمصارف الليبية
- هناك قصورًا لدى مسئولي الائتمان فيما يخص العلاقات المتداخلة بين المتطلبات الإدارية لدعم الحوكمة الإلكترونية، وعلاقتها مع آليات إدارة

مخاطر الائتمان حيث جاء الأكثر إرتباطًا دمج الأنشطة المصرفية بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات يليه مباشرة توافر موقع إلكتروني على شبكة الإنترنت، ثم متطلبات إدارية وتنظيمية.

- اعتماد المصارف على المدخل المعياري، ومدخل التصنيف الداخلي في قياس المخاطر المصرفية، وعدم الاهتمام بالمشتقات الإئتمانية كأداة تحوط ضد الخسائر الائتمانية وقد **يعزى ذلك إلى عدم وجود قاعدة بيانات للمعلومات الائتمانية داخل المصارف التجارية، واعتمادها فقط على السجلات الائتمانية المحفوظة لدى البنك المركزي، وإلى عدم الإلمام بتعقيدات المشتقات التي تتطلب خبرة ومؤهلات علمية للتعامل معها على أكمل وجه في المؤسسات المالية كالمصارف وشركات التأمين وسوق الأوراق المالية.**

نتائج تحقيق أهداف البحث:

فيما يلي نتائج وأساليب تحقيق أهداف البحث:

جدول رقم (١٠)

نتائج وأساليب تحقيق أهداف البحث

الرقم	الهدف	كيفية تحقيقه	النتيجة
١	التعرف على تطور متطلبات الحوكمة الإلكترونية في المصارف التجارية الليبية	الدراسات السابقة -الإطار النظري	تم تحقيقه
٢	التعرف على آليات إدارة مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الليبية	الدراسات السابقة- الإطار النظري	تم تحقيقه

٣	التعرف على طبيعة العلاقة بين كل عنصر من متطلبات الحوكمة الإلكترونية وآليات إدارة مخاطر الائتمان	نتائج الدراسة الميدانية- اختبارات الفروض (الفرض الرئيسي، الفرض الفرعي الأول، الثاني، الثالث)	تم تحقيقه

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية.

التوصيات:

أ- نشر ثقافة الحوكمة الإلكترونية بين مسئولي الائتمان وأصحاب المصالح الآخرين من خلال إقامة مؤتمرات ودورات توعية متخصصة.

ب- تطبيق متطلبات الحوكمة الإلكترونية من خلال تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطوير المكونات الأساسية لنظام المدفوعات الوطني (المنظومة المصرفية المتكاملة فليكس كيوب في المصارف الليبية)، وذلك لدعم آليات إدارة مخاطر الائتمان.

المراجع

١- أوما سيكاران، **طرق البحث في الإدارة: مدخل لبناء المهارات البحثية**، ترجمة: إسماعيل علي بسيوني (الرياض: دار المريخ، ٢٠١٠)، ص٤٢١.

2- Muganda, N, "Emergence of the government artifact in an environment of social exclusion in kenga**", African Journal of Information systems**, Vol 1, (2008), P25.

3- N. Santosh Ranganath, Op. Cit, P27.

4- Seema, Verma, et al, "Challenges in developing citizen-centric e-governance in Libya", **International Arab journal of e-technology**,vol.2, no3,(jan 2012),p159

5- Swaranjeet Arora, et al, "credit risk \Management in Indian banks: A. comparative study", **Journal of Management studies**, Vol, (1), No2, (2006), P32.

6- Lars Norden & Wolf wagner, "credit derivatives and Loan Pricing", **Journal of banking, Finance,** Vol (32),(2008), pp 2560 – 2569.

٧- سيد محمد جاد الرب، الاتجاهات المعاصرة في إدارة الأعمال: مناهج التميز التنافسي،(المنصورة:مطبعة الحارثي، ٢٠١٥)، ص ١٤٨

٨- سيد محمد جاد الرب ،**القيادة الاستراتيجية**، (القاهرة: مكتبة الفكر العربي،٢٠١٢)،ص٤٥٧.

9- MasoomaQasimZaidi,opcit,p6

10- See :

-OB, Onyancha & DN, Ocholla, "The performance of South African and Kenyan Universities on the World Wide Web: a web Link analysis**", International Journal of Scientometrics, Informatics and Bibliometrics**, (2007) P11.

-Ortega, et al, " Maps of the academic web in the European higher education area: an exploration of visual web indicators", http://eprintsrclis.org, (2007) P9.

-OB, Onyancha, & DN, echolla, "A co- link analysis of institutions of higher Learning in eastern and Fouthern Africa: Prelimirary Findings", Mousaion 26(1):, (2008) pp 46- 48.